

مؤقت

مجلس الأمن



السنة التاسعة والستون

الجلسة ٧٢١٠

الأربعاء، ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	الأرجنتين	السيد ستانكنيلي
	الأردن	السيد الحمود
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد سانا
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوкас
	ليتوانيا	السيد بوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دان

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/403)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1444381 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/403)

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/436، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأردن وأستراليا وفرنسا وكسمبرغ وليتوانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/403، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالروسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٦٤ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم في مناسبة عقد هذه الجلسة لمجلس الأمن بشأن الحالة في مالي. وأولا وقبل كل شيء، وباسم شعب مالي وحكومتها، أود أن أعرب عن شكري الصادق وامتناني العميق للمجتمع الدولي، وبخاصة أعضاء مجلس الأمن والأمين العام بان كي - مون، على الاهتمام والدعم الذي لا يزال بلدي يتمتع به منذ اندلاع الأزمة المتعددة الأبعاد التي نحاول الخروج منها.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣، قبل عام واحد بالضبط من هذا اليوم، وافق مجلس الأمن على نقل المسؤوليات من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في مالي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي أنشئت بموجب القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) لفترة أولية مدتها عام واحد بدأت في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

أما فيما يتعلق بالإنجازات التي تحققت، فإننا نشهد إحراز تقدم متميز في المجالين السياسي والأمني، بتركيز خاص، ضمن أمور أخرى، على التنفيذ الفعال لخريطة الطريق الانتقالية، وتطور عملية الحوار والمصالحة، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتحسين حالة حقوق الإنسان وإنشاء سلسلة من التبادلات المثمرة للآراء بين حكومة مالي والممثل الخاص للأمين العام وقائد قوة بعثة الأمم المتحدة، الذي نؤكد مجددا على إعجابنا بإنجازته لمهمته على الوجه الأفضل.

وبالرغم من أن القوات المسلحة الأفريقية والفرنسية والمالية مكنت من دحر الجماعات المسلحة الإرهابية والمتطرفة مع تقليص قدراتها التشغيلية، فإن من دواعي الأسف أن الحالة

ويستلزم الجانب الرابع توسيع وجود بعثة الأمم المتحدة من المناطق الجنوبية إلى المناطق الشمالية، حيث تقوم حاجة حقيقة إلى تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار.

ويتعلق الجانب الخامس بدعم بعثة الأمم المتحدة للدولة المالية في إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء الأرض الوطنية وإعادة بناء المناطق الشمالية.

ويشمل الجانب السادس جمع الأسلحة من الجماعات المسلحة، فضلا عن الانسحاب الفوري لتلك الجماعات من المباني العامة والمناطق المحتلة وعودتها إلى المواقع التي كانت تتمركز فيها قبل ١٧ أيار/مايو.

ويستدعي الجانب الأخير تقديم الأمم المتحدة للدعم لتعجيل بعمليات التجميع ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وأيضا من أجل الحوار الشامل بين الماليين.

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا على استعداد حكومة مالي لأن تستكشف مع الشركاء إنشاء أية آلية من شأنها أن تدعم جهودنا للخروج الفعال والسريع من الأزمة.

وفي ذلك السياق أجرت الجزائر، التي نشيد بها إشادة مستحقة، بناء على طلب من رئيس جمهورية مالي مشاورات استكشافية مع جميع الجماعات والحركات المسلحة في شمال مالي من أجل إنشاء منبر مشترك للعمل، ضمن أمور أخرى، باعتباره وثيقة أساسية للحوار الشامل بين الماليين، المقرر انعقاده في الأيام المقبلة.

وإزاء تلك الخلفية، أكدت حكومة مالي مجددا على ثقتها بالجزائر وطلبت منها مواصلة جهودها بشفافية وبدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية أن تؤدي المحادثات بسرعة إلى التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام الشامل.

الأمنية في شمال مالي لا تزال في الوقت الحالي مثيرة لبالغ القلق. فلنأخذ على سبيل المثال إحدى الفقرات العديدة الواردة في أحدث تقارير الأمين العام، الصادر في ٩ حزيران/يونيه:

”وتواصل الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة التحرك والعمل في الشمال، ويزداد حضورها في منطقة أدرار ديزيفوغاس الجبلية الواقعة شمال كيدال، فتشكل تهديدا كبيرا على المدنيين وعلى تنفيذ الولايات والعمليات الإنسانية“. (S/2014/403، الفقرة ١٧)

ونظرا لذلك الواقع المؤسف للغاية، الذي ما كان بوسع نشر بعثة الأمم المتحدة أن يتوقعه، يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على اقتراح حكومة مالي الذي قدمه وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي، معالي السيد عبد الله ديوب، في البيان الذي أدلى به أمام هذه الهيئة في ١٨ حزيران/يونيه (انظر S/PV.7202). وأود أن أشير إلى أن هذا الاقتراح يشمل، ضمن أمور أخرى، الجوانب التالية.

ويستلزم الجانب الأول نشر بعثة الأمم المتحدة خارج المدن الرئيسية في المناطق الشمالية لمالي، وبخاصة حول القرى ومناطق البدو.

وينطوي الجانب الثاني على القيام بعمليات مشتركة بين القوات المسلحة المالية وبعثة الأمم المتحدة بغية إعاقه حرية تنقل الجماعات المسلحة المرتبطة بالإرهابيين وجماعات الاتجار بالمخدرات التي لم تنضم إلى اتفاق أوغادوغو.

ويتمثل الجانب الثالث في دعم بعثة الأمم المتحدة في عزل ونزع سلاح الجماعات المسلحة المرتبطة بالشبكات الإرهابية وجماعات الاتجار بالمخدرات غير الموقعة على الاتفاق، التي يؤدي وجودها في شمال مالي في الوقت الحالي إلى تفويض المكاسب الأمنية التي حققتها عملية سيرفال والقوات المسلحة التشادية والمالية.

ومن هنا في القاعة، أود أن أجدد التأكيد على الالتزام القوي لحكومة مالي بالتعاون الكامل مع مجلس الأمن في تنفيذ القرار ٢١٦٤ (٢٠١٤)، الذي اتخذ من فوره. الأطراف، على الدور الهام للغاية الذي لا يزالون يضطلعون به، من أجل العودة النهائية للسلام والاستقرار في مالي والمنطقة بأسرها.

قبل أن أختتم كلمتي، أود بالنيابة عن فخامة السيد ابراهيم بوبكر كيتا، رئيس جمهورية مالي، أن أشكر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، على اهتمامهم والتزامهم المستمرين بدعم بلدنا. ونتوجه بالشكر أيضا إلى فرنسا وتشاد وجميع شركائنا الثنائيين والمتعددي الرئيس (تكلم بالروسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.